

ملف المناصرة

سفيان والي

Sofiane Ouali

خارج الاحتجاز الجزائر

سفيان والي محامٍ جزائري يدافع عن سجناء الرأي وعن الملاحقين بسبب ممارستهم حقوقهم الأساسية. التقى بالمقرر الخاص للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2023، واعتُقل بعد اعتصام سلمي في يوليو/تموز 2024، وأُفرج عنه مؤقتًا في 18 يوليو/تموز 2024، يوم توجيه التهم إليه. ولا يزال يُحاكَم بتهم إرهاب أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة.

01
القضية في دقيقة

سفيان والي محامٍ جزائري يدافع عن سجناء الرأي وعن الملاحقين بسبب ممارستهم حقوقهم الأساسية. التقى بالمقرر الخاص للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2023، واعتُقل بعد اعتصام سلمي في يوليو/تموز 2024، وأُفرج عنه مؤقتًا في 18 يوليو/تموز 2024، يوم توجيه التهم إليه. ولا يزال يُحاكَم بتهم إرهاب أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة.

الحالة **خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض **11 يوليو/تموز 2024**	الدولة **الجزائر**
التهم جرائم مرتبطة بالإرهاب بموجب المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات جرائم مرتبطة بالإرهاب بموجب المادة 87 مكرر 12 من قانون العقوبات تبييض الأموال (تهمتان)		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد سفيان والي بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص سفيان والي بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة سفيان والي على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الحرمان من الزيارة العائلية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التهديد والترهيب إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

نوفمبر/تشرين الثاني 2023

إدانة

تغريمه 100,000 دينار في قضية منفصلة

غرّمته محكمة بجاية 100,000 دينار بتهمة إهانة هيئة نظامية وقاضٍ، وطعن دفاعه في الحكم بالاستئناف.

5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

جلسة محاكمة

محاكمته في بجاية بتهمة إهانة قاضٍ

حاكمته محكمة الجنح في بجاية بتهمة إهانة هيئة نظامية وقاضٍ، والتمست النيابة سجنه سنة واحدة.

ديسمبر/كانون الأول 2023

نشاط المدافع أو المدافعة

لقاؤه المقررة الخاصة للأمم المتحدة

التقى والي المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان خلال زيارتها الرسمية للجزائر.

أبريل/نيسان 2024

براءة

تبرئته في الاستئناف

بُرّئ والي في الاستئناف في القضية المنفصلة التي تعود إلى 2023.

9 يوليو/تموز 2024

نشاط المدافع أو المدافعة

تنظيم وقفة سلمية في بجاية

نظّم والي وناشطون آخرون وقفة سلمية أمام محكمة بجاية احتجاجًا على احتجاز الأكاديمية ميرا مقناش.

10 يوليو/تموز 2024

اعتقال

اعتقاله في مداهمة فجرًا

نحو الساعة 3:00 فجرًا، داهم أفراد شرطة بملابس مدنية الشقة التي كان يقيم فيها والي واعتقلوه مع ناشطين آخرين. ولم تُبلغ السلطات أسرته أو محاميه باعتقاله أو بمكان احتجازه.

10 يوليو/تموز 2024

منع التواصل مع المحامي

حرمان المحامين من المعلومات في مركز الشرطة

توجّه محامو والي إلى مركز الشرطة المركزي في بجاية للاستفسار عن مكانه، لكنهم حُرموا من أي معلومات.

11 يوليو/تموز 2024

الحرمان من الحرية

إبلاغ نقابة المحامين بمكان احتجازه

تواصلت نقابة المحامين في بجاية مع وكيل الجمهورية، الذي أكد أن والي محتجز في مركز الشرطة المركزي. ولم تُبلَّغ أسرته أو ممثلوه القانونيون بهذه المعلومة رسميًا.

13 يوليو/تموز 2024

مداهمة المنزل

تفتيش منزل أسرته

فتّش أفراد من الشرطة منزل أسرة والي وفحصوا حاسوبه الشخصي.

17 يوليو/تموز 2024

نقل بين أماكن الاحتجاز

نقله من بجاية إلى الجزائر العاصمة

نُقل من بجاية إلى الجزائر العاصمة وهو لا يزال محتجزًا بمعزل عن العالم الخارجي.

18 يوليو/تموز 2024

توجيه اتهام

توجيه التهم إليه أمام قاضي التحقيق بالجزائر العاصمة

بعد أكثر من أسبوع من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، مثل أمام قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، فوجّه إليه تهمًا بموجب المادتين 87 مكرر 4 و87 مكرر 12 من قانون العقوبات وتهمتين تتعلقان بتبييض الأموال.

18 يوليو/تموز 2024

إفراج مشروط

قاضي التحقيق يأمر بالإفراج المؤقت عنه في انتظار المحاكمة

أمر قاضي التحقيق بالإفراج المؤقت عنه في انتظار المحاكمة.

29 يوليو/تموز 2024

قرار إخلاء سبيل

تأييد الإفراج المؤقت في الاستئناف

أيّدت غرفة الاتهام قرار قاضي التحقيق بالإفراج المؤقت عن والي.

12 سبتمبر/أيلول 2024

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

خبراء الأمم المتحدة يراسلون الجزائر بشأن قضيته

وجّهت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة مشتركة إلى الجزائر بشأن القبض عليه واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وملاحقته. ولم ترد الجزائر خلال 60 يومًا.

29 يناير/كانون الثاني 2025

جلسة محاكمة

الاستماع إليه في الموضوع بالجزائر العاصمة

استمعت إليه غرفة التحقيق بمحكمة سيدي امحمد في موضوع القضية.

25 ديسمبر/كانون الأول 2025

تأجيل الجلسة

افتتاح المحاكمة وتأجيلها إلى يناير/كانون الثاني 2026

افتُتحت محاكمته أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة وأُجّلت إلى يناير/كانون الثاني 2026.

فبراير/شباط 2026

تأجيل الجلسة

تأجيل المحاكمة مجددًا إلى دورة مارس إلى يونيو/حزيران 2026

أُجّلت المحاكمة مجددًا إلى الدورة الجنائية الممتدة من مارس إلى يونيو/حزيران 2026.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا. لا يزال سفيان والي طليقًا بموجب الإفراج المؤقت، لكنه ما زال ملاحقًا بتهم تتصل بالإرهاب مع 12 متهمًا آخرين، منهم ميرا مقناش، أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة. وقد أُجّلت المحاكمة إلى الدورة الجنائية الممتدة من مارس إلى يونيو/حزيران 2026، ولم يُعلن أي حكم.

الخلفية والعمل

سفيان والي محامٍ جزائري معروف بالدفاع عن سجناء الرأي والأفراد الملاحقين بسبب ممارستهم حرياتهم الأساسية. وهو منخرط بنشاط في مناصرة حقوق الإنسان، وعمل عن كثب مع فاعلي المجتمع المدني في أنحاء الجزائر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، التقى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان خلال زيارتها الرسمية إلى الجزائر، في إطار جهد أوسع لتوثيق معاملة المدافعين في البلاد.

وفي 2023، لوحق والي في قضية منفصلة بتهمة إهانة هيئة نظامية وقاضٍ، وفي نوفمبر غرّمته محكمة بجاية 100,000 دينار. وبُرّئ في الاستئناف في أبريل/نيسان 2024.

القبض والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي

في 9 يوليو/تموز 2024، نظّم والي وناشطون آخرون وقفة احتجاجية سلمية أمام محكمة بجاية احتجاجًا على احتجاز الأكاديمية ميرا مقناش. وعقب التجمع، بات عدد من المشاركين، ومنهم والي، ليلتهم في شقة أحد زملائهم الناشطين.

نحو الساعة 3:00 فجر يوم 10 يوليو/تموز 2024، داهم رجال شرطة بملابس مدنية من بجاية الشقة وقبضوا على جميع الموجودين فيها، ومنهم والي. ولم تُبلغ السلطات أسرته أو محاميه بالقبض عليه أو بمكان احتجازه. ويخالف هذا الإغفال المادتين 51 و51 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، اللتين تلزمان ضباط الشرطة القضائية بتمكين المحتجزين من الاتصال بأسرهم أو محاميهم وإبلاغهم بمكان الاحتجاز وتاريخ المثول أمام قاضي التحقيق.

في 10 يوليو/تموز 2024، توجّه محامو والي إلى مركز الشرطة المركزي في بجاية للاستفسار عن مكانه، لكنهم حُرموا من أي معلومات. وسعت أسرته أيضًا إلى الحصول على معلومات فقوبلت بالرفض كذلك. وفي 11 يوليو/تموز 2024، اتصلت منظمة المحامين لبجاية بوكيل الجمهورية، الذي أكد أن والي محتجز في مركز الشرطة المركزي. ومع ذلك، لم تُبلَّغ هذه المعلومات رسميًا إلى أسرته أو ممثليه القانونيين.

في 13 يوليو/تموز 2024، فتّش رجال الشرطة منزل أسرة والي وفحصوا حاسوبه الشخصي.

ومن 10 يوليو/تموز حتى مثوله أمام قاضٍ في 18 يوليو/تموز 2024، احتُجز والي بمعزل عن العالم الخارجي. وخلال هذه الفترة، حُرم من التواصل مع أسرته ومحاميه، ولم تُتح أي معلومات رسمية عن ظروف احتجازه. وأثارت هذه الملابسات مخاوف جدية من ظروف شبيهة بالإخفاء القسري ومن انتهاك حقه في الدفاع.

التهم والإفراج المؤقت

في 17 يوليو/تموز 2024 نُقل إلى الجزائر العاصمة. وفي 18 يوليو/تموز 2024، وجّه إليه قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد تهمًا بموجب المادتين 87 مكرر 4 و87 مكرر 12 من قانون العقوبات المتعلقتين بالإرهاب، وتهمتين تتعلقان بتبييض الأموال. وأمر قاضي التحقيق بالإفراج المؤقت عنه. وفي 29 يوليو/تموز 2024، أيّدت غرفة الاتهام قرار الإفراج المؤقت عنه.

ولا يزال والي ملاحقًا بتهم مرتبطة بالإرهاب تعرّضت لانتقادات واسعة بسبب صياغتها الفضفاضة والمبهمة. ورغم الإفراج المؤقت عنه، لا يزال ملاحقًا جنائيًا.

الإجراءات القضائية واستمرار التأجيل

شهدت محاكمة والي أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء تأجيلات متكررة. فقد افتُتحت في 25 ديسمبر/كانون الأول 2025 وأُرجئت إلى يناير/كانون الثاني 2026، ثم أُجّلت مجددًا إلى الدورة الجنائية الممتدة من مارس إلى يونيو/حزيران 2026. ولم يُعلن أي حكم. وتطيل هذه التأجيلات حالة الغموض القانوني، وتُحدث أثرًا مثبطًا مباشرًا على نشاطه المهني محاميًا ومدافعًا عن حقوق الإنسان.

المخاوف القانونية والحقوقية

تنطوي قضية والي على انتهاكات متعددة للمعايير الدولية لحقوق

الإنسان. فقد انتهك القبض عليه واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوجد عدم الإفصاح الفوري عن مكان احتجازه ظروفًا شبيهة بالإخفاء القسري. وحُرم من الاستعانة بمحامٍ ومن التواصل مع أسرته، ما قوّض ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع. ويتبع استخدام تهم فضفاضة التعريف مرتبطة بالإرهاب لاستهدافه نمطًا من ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تتسق الإجراءات المطوّلة السابقة للمحاكمة وتأجيلات المحاكمة المتكررة مع الحق في المحاكمة خلال مدة معقولة.

ويرقى القبض على والي، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، وتفتيش منزله، ومصادرة معداته المهنية، واستمرار ملاحقته بموجب أحكام فضفاضة التعريف تتعلق بالإرهاب والأمن الوطني، إلى مضايقة قضائية. وتعكس قضيته نمطًا أوسع من الترهيب والانتقام من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب الأداء السلمي لواجباتهم المهنية والمدنية.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/sofiane-ouali/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 18-07-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org